

شكراً سيدي الرئيس

نشكر لبنان على طلب التمديد المفسر والشامل مع التوضيحات الإضافية. يتوقع لبنان أن يتم التحرير الآمن لجميع الأراضي الملوثة بالذخائر العنقودية بحلول نهاية عام 2025، إذا ما افترضنا استمرار المحافظة على مستوى التمويل الخارجي مقروناً بتخصيص الحكومة اللبنانية تمويلاً في السنوات الثلاث الأولى من التمديد. إذ أننا نأسف لأن لبنان سيحتاج إلى وقت إضافي لاستكمال إزالة جميع أنواع التلوث بالذخائر العنقودية، فإننا نأمل حقاً استمرار الجهات المانحة والشركاء بتقديم الدعم للبنان حتى يتمكن من تحقيق ذلك بحلول عام 2025.

من بين النقاط الإيجابية في الطلب نلاحظ ما يلي:

- هناك عرض واضح لما تم تحقيقه حتى الآن، وتوقعات بشأن ما يجب القيام به، بما في ذلك التحديات القائمة؛
- يحدد الطلب بوضوح الأهداف، ويقدم سيناريوهات مختلفة للعمل الذي سيتم تنفيذه خلال السنوات الخمس وذلك وفق المستويات المختلفة من التمويل المتاح؛
- يُظهر لبنان ملكية وطنية قوية من خلال تمويله الكامل والمستمر للمركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في الجيش اللبناني، وسعيه للالتزام بتخصيص أموال حكومية إضافية للتطهير، مما سيسمح بزيادة وتيرة التطهير السنوية.
- كما نشيد بالجهود النشطة للبنان، ولا سيما المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في الجيش اللبناني، في تعزيز منتدى الأعمال المتعلقة بالألغام الذي ساهم بشكل كبير في شفافية ومصداقية الأعمال المتعلقة بالألغام في البلاد.

إن النقاط التي تتطلب مزيداً من الاهتمام هي كما يلي:

- مع تقدم تعبئة الموارد وجهود مكافحة الألغام، يحتاج لبنان إلى توفير معلومات محدثة فيما يتعلق بالتلوث المتبقي وخطة عمل مفصلة للسنوات القادمة والسنوات التالية.
- بينما يحتاج لبنان إلى الاستمرار في تعبئة موارد كبيرة من المانحين الدوليين، من الضروري أن تخصص الحكومة بالفعل الموارد الإضافية الملتزمة بها من الميزانية الوطنية لزيادة وتيرة التطهير.
- قد يكون من المفيد أيضاً أن يقدم لبنان معلومات أكثر تفصيلاً عن أنشطة التوعية بالمخاطر التي يخطط لتنفيذها خلال فترة التمديد.
- أخيراً، يحتاج لبنان إلى إبقاء الدول الأطراف على اطلاع بجهوده الرامية إلى التغلب على تحدي "البقع الصعبة" أو "المناطق التي يتعذر الوصول إليها"، قبل نهاية فترة التمديد. نرحب بالأنباء التي تفيد بأن مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية سيشارك مع المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في إجراء مزيد من الدراسات حول هذه القضية المهمة بهدف دعم الدول الأطراف في تنفيذ التزامات المسح والتطهير بموجب الاتفاقية. نتطلع إلى الدراسات ونرحب باتباع نهج منسق لمعالجة هذه القضية المهمة.

في الختام، ندعو المانحين والشركاء لمواصلة دعم لبنان لتسريع استكمال إنهاء مهمة التحرير الآمن للأراضي، وندعو لبنان للانضمام إلى الاتفاقية الشقيقة - معاهدة حظر الألغام.